

جبهة مغربية لوقف غزو البضائع التركية المدعومة

الشركات التركية ترضخ للواقع وتستجيب لضغوط الرباط

عززت الرباط جبهة التصدي لغزو البضائع التركية المدعومة بعد أن ألحقت أضرارا كبيرة بالسوق المحلية يكشف عنها العجز التجاري المسجل بين البلدين وغياب شروط التكافؤ، في الوقت الذي بدأت فيه السلطات المغربية مراجعة شاملة لاتفاقيات التبادل الحر لحماية الاقتصاد في وجه الشركات التركية.

محمد ماموني العلوي

يغلون أبوابهم في كل جهة توجد فيها شركة بيم.

وأكد أنه اشترط على مسؤولي الشركة أن تكون 50 في المئة من المنتجات التي يبيعونها مغربية على أقل تقدير، وإلا سيتم إغلاقها بأي وسيلة كانت.

ونسبت وكالة رويترز إلى المدير المالي للشركة التركية لهالوك دورت لأوغلو قوله الأربعاء إن "بيم تشتري معظم البضائع في مناجرها بالمغرب محليا، وذلك بعد أن طالبها الرباط برفع نسبة السلع المحلية إلى النصف وإلا واجهت خطر الإغلاق".

وأضاف "نرسل حوالي 15 في المئة فقط من منتجاتنا التي تباع في المغرب من تركيا حيث يتم شراء الباقي، وهو 85 في المئة، من منتجين محليين".

وتندرج الخطوة في سياق ضغط الرباط على أنقرة لتغيير سياستها التجارية السلبية التي أضرت باقتصاد البلد وأحالت الشركات على القاعد المجر بعد أن أغلقت أبوابها وانعدمت أمامها شروط المنافسة الشريفة.

وتتزامن ضغوط الرباط على شركة بيم لزيادة نسبة السلع المحلية، مع مراجعة الحكومة اتفاقا للتجارة الحرة أبرمته مع أنقرة في عام 2004.

وتوظف الشركة التركية نحو 3 آلاف شخص أغلبهم مغاربة. ويبلغ عدد متاجر الشركة بالمغرب 500 متجر تعمل إيراداتها نحو خمسة في المئة من إجمالي إيرادات الشركة.

وكبدت السلع التركية الشركات والمحلات التجارية المحلية خسائر فادحة، حيث يعكس العجز التجاري ذلك.

وتظهر الأرقام أن العجز التجاري مع تركيا وصل إلى نحو 18 مليار درهم (1.8 مليار دولار)، في وقت لا تتجاوز فيه الاستثمارات التركية في البلاد نسبة 1 في المئة، مقارنة مع الجزائر التي تستثمر فيها بنحو 5.4 مليار دولار.

وانتقل العجز التجاري منذ تنفيذ الاتفاقية بين الطرفين في 2006 من

الرباط - تعالت أصوات خبراء الاقتصاد في المغرب محذرين من ضريبة الغزو التجاري التركي على الاقتصاد المحلي الذي ضرب الموازين التجارية للبلد نظرا للإفراط في إغراق السوق بالبضائع التركية.

وطالب برلمانيون في وقت سابق هذا الأسبوع بالضغط على تركيا لإعادة النظر في اتفاق التبادل الحر مع تركيا بسبب آثاره السلبية على الاقتصاد المحلي.

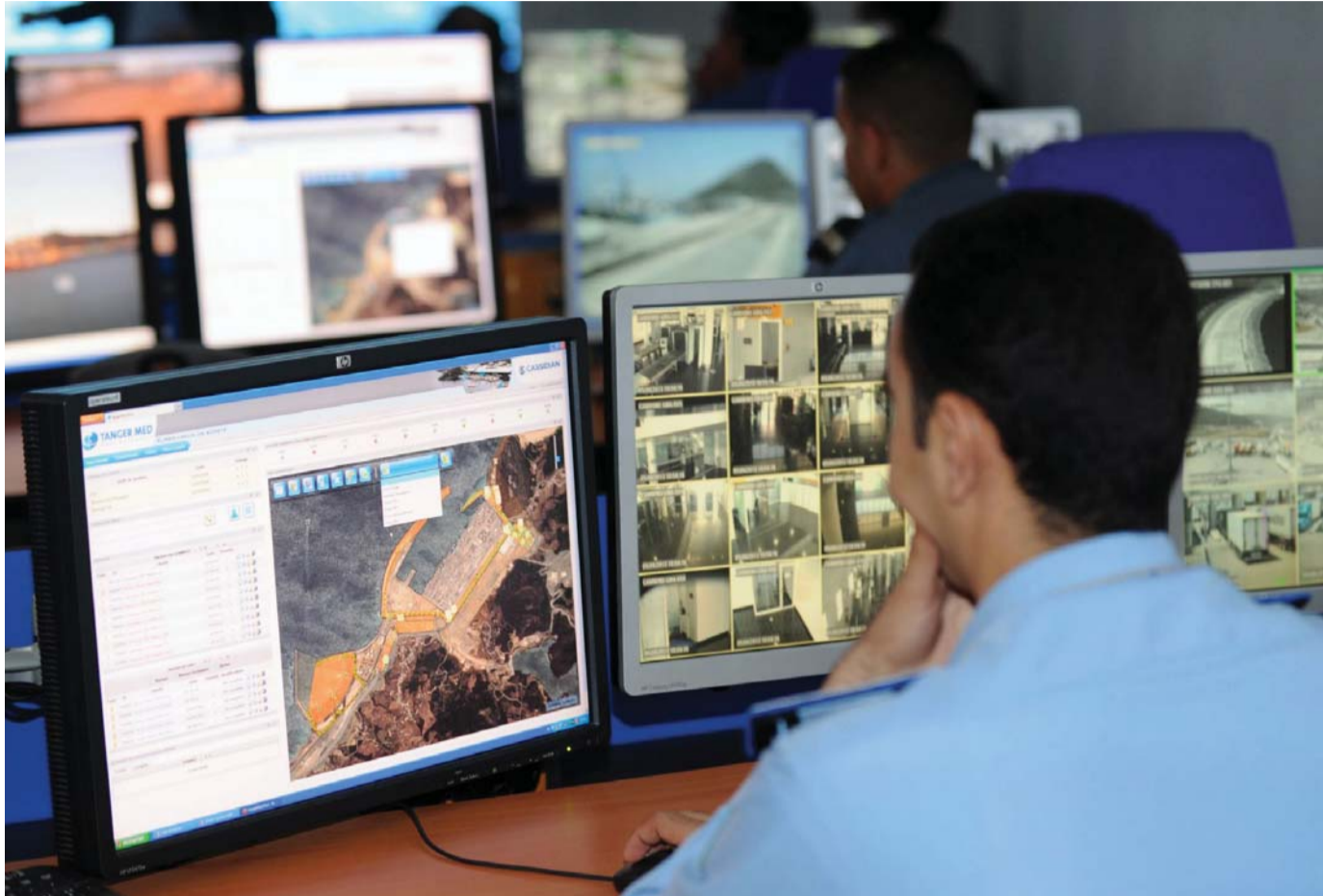
واعتبرت عائشة الأبلق رئيسة المجموعة النيابية للتقدم والإشراك في البرلمان، أن المغرب تأخر في مراجعة هذه الاتفاقية التي أوصلت البلاد إلى عجز كبير في الميزان التجاري، مشددة على ضرورة وجود تكافؤ في التعاون مع تركيا.

شركة بيم التركية، أكبر مستثمر في المغرب، بدأت في تسويق نصف البضائع من منتجات مغربية خشية تعرضها لوقف النشاط

وأكد النائب مصطفى باتياس، عن حزب التجمع الوطني للأحرار، أن الاتفاقية التجارية مع تركيا دمرت قطاعات اقتصادية في البلد، مشيرا إلى أن الاقتصاديين المغاربة يعتبرون هذه الاتفاقية بمثابة سياسة شرسة تجاه السوق المحلية.

وقال حفيظ العلمي وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد إن "محلات بيم التركية تتسبب في إغلاق عشرات المتاجر"، مشيرا إلى أنه استدعى رئيس شركة بيم قبل خمس سنوات، وأخبره باستحالة الاستمرار في العلاقات على هذا النحو.

وأشار خلال جلسة بالبرلمان الإثنين الماضي، إلى أن حوالي 60 محلا تجاريا



الواردات التركية تحت الرقابة المشددة

بإغراق الأسواق بالمنتجات التركية على حساب البضائع المحلية.

وكانت تركيا قد وافقت قبل أسابيع على إعادة النظر بالشكل الذي يريده المغرب في الاتفاقية المبرمة بين البلدين لكبح العجز التجاري المتفاقم ودعم المنتجات المحلية وإشباعها محليا.

وبخصوص رجال الأعمال الذين سيتضررون من إعادة النظر في الاتفاقية مع تركيا، أوضح العلمي أنه لا يمكن أن يسعى المغرب إلى إرضائهم على حساب الآلاف الوظائف التي تفقد.

وبدأت تدرك العديد من الدول عدم شفافية الاتفاقيات التجارية مع أنقرة وعدم وجود شروط التكافؤ، مما دفعها إلى مراجعة الاتفاقيات على غرار تونس التي صادق برلمانها بالإجماع على مراجعة الاتفاقية التجارية مع تركيا.

القبول بفقدان الآلاف من الوظائف والأضرار الاقتصادية.

وأكدت أن التصنيع هو البديل لكي ينجو المغرب من العجز التجاري مع عدد الدول من خلال الإنتاج والتصدير.

ويوافقها في ذلك مصطفى باتياس، الذي قال إن "تركيا تنتهج سياسة عدائية نحو الاقتصاد المغربي هدفها تدمير قطاعات بعينها، والسوق المغربية مستهدفة من بين 17 سوقا دوليا بالسياسة الاقتصادية التركية بدليل إغلاق أكثر من 500 محل للملابس الجاهزة".

وأضاف أنه "لا يمكن للمغرب أن يقبل بتدمير تركيا الاقتصاد، والشركات الصغيرة والمتوسطة بالبلاد".

ووجهت الرباط مرارا اتهامات لأنقرة وشددت على أنها ملتزمة بحماية الاقتصاد المحلي وعدم السماح أبدا

ويبلغ عدد الشركات التركية في المغرب 80 شركة، تعمل في صناعات النسيج والصناعات الغذائية والأثاث، وقطاعات أخرى مثل العقار والأشغال العمومية والبنى التحتية.

مصطفى باتياس
تركيا تنتهج سياسة عدائية نحو الاقتصاد المغربي

وتستكي قطاعات مغربية كثيرة من إغراق السوق بمنتجات تضر وضعها في السوق المحلية، وهذا ما تؤكد الجمعية المغربية لصناعات النسيج واللباس.

وشددت الأبلق على ضرورة مراجعة اتفاقية التبادل الحر مع تركيا ولا يمكن

حوالي 420 مليون دولار إلى حدود 1.6 مليار دولار بنهاية عام 2018.

وأقر العلمي بوجود إشكال كبير في العلاقة التجارية مع تركيا. وقال إن "قطاع النسيج مثلا فقد الآلاف الوظائف، حيث قفز العدد من نحو 19 ألفا عام 2004، إلى 44 ألفا عام 2017، مما يعني أن العجز والخسائر في صعود كبير".

ولم يخف الوزير تأخر التدخل الذي كان يجب أن يحصل قبل ثلاثة أعوام لافتا إلى أن فرض إجراءات جمركية على السلع التركية مكن من الانخفاض التدريجي، لكن لا يمكن تمديد الاتفاقية وأعلنت الوزيرة التركية إما أن نجد حلا وإلا نلغينا.

وقبل عامين، أعادت الحكومة المغربية فرض ضرائب على مستوردي منتجات النسيج واللباس من تركيا لحماية المنتج المحلي وفرض العمل.

بكتل تفوز بصفقة بناء مجمع تكرير في مصر

القاهرة - فازت شركة بكتل الأميركية

بصفقة بناء مجمع تكرير في مصر، في خطوة تعكس شهية القاهرة للاستفادة أكثر ما يمكن من قطاع البتروكيماويات.

وأعلنت وزارة البترول خلال منتدى اقتصادي في القاهرة توقيع اتفاقية بين شركتين إحداهما مصرية والأخرى أميركية للتعاون في تنفيذ مشروع البتروكيماويات بتكلفة استثمارية قدرها 6.7 مليار دولار.

وقالت في بيان إن شركتي المصرية القابضة للبتروكيماويات وبكتل الأميركية وقعتا على اتفاق المبادئ الرئيسية للتعاون في تنفيذ مشروع مجمع التكرير والبتروكيماويات بالمنطقة الاقتصادية بحور قناة السويس.

ووفقا للاتفاق، ستبدأ الشركة القابضة للبتروكيماويات في اتخاذ الإجراءات الخاصة بإعداد دراسة جدوى تفصيلية لهذا المشروع العملاق بالتعاون مع أحد الاستشاريين العالميين والتعجيل بإنشائه في إطار سياسة مصر تجاه المشاريع الكبرى. في المقابل، ستوفر شركة بكتل الأميركية التمويل اللازم من البنوك ومؤسسات التمويل العالمية.

وانتهت الشركة المصرية القابضة للبتروكيماويات الدراسات المبدئية للمشروع بالتعاون مع بكتل وتحالف من شركتي كينيب وسابيم الإيطاليتين.

ومن المتوقع أن يسهم هذا المشروع في زيادة قدرات مصر الإنتاجية من المنتجات البترولية والبتروكيماوية، للمساهمة في تغطية احتياجات السوق المحلية وتصدير الفائض.

اضطرابات الصومال تشل نشاط سوق السيارات

العاصمة، وقد اضطروا إلى استخدام عربات التوك توك للوصول إلى أعمالهم.

ويجتمع تحت ظلال الأشجار عشرات السماسرة في السوق، مترقبين الزبائن، ليلاقي الزائرون فجأة عشرات العروض من قبل السماسرة بغية بيع ولو سيارة واحدة في اليوم.

ويقول محمود محمد إبراهيم، أحد سماسرة سوق السيارات، "كعادتنا نصل إلى السوق مبكرا، للاستعداد لاستقبال الراغبين في شراء السيارات، لكن يعود كل منا إلى المنازل خالي الوفاض".

وأوضح أن بعض السماسرة توقفوا عن أعمالهم، بسبب الركود، حيث توجهوا لأعمال أخرى، لسد احتياجاتهم اليومية، هربا من لعنة تراجع المبيعات في سوق السيارات.

ويحمل السماسرة الحكومة وبلدية مقديشو، مسؤولية حالة الاضطراب التي تعاني منها السوق، نتيجة إغلاق الشوارع الرئيسية في العاصمة، ونشر نقاط تفتيش أمنية عند مداخل أحياء العاصمة.

ورغم غياب إحصائيات رسمية حول قائمة العلامات التجارية من حيث المبيعات في السوق المحلية، إلا أن مجموعة تويوتا اليابانية تعد الأكثر مبيعا.

وتعتمد الصومال بشكل شبه كامل على المنتجات اليابانية بنسبة تصل إلى 80 في المئة، بحسب لجنة مستوردي السيارات.

وتؤكد اللجنة أن المبيعات في سوق السيارات، تراجعت بنسبة لا تقل عن 85 في المئة، معتبرة هذه الحالة الأولى

بكتل الاضطراب الأمني كل النشاطات التجارية.

وعزا تجار تراجع مبيعات السوق من السيارات، لعوامل عدة، منها غياب السيولة المالية، إلى جانب الإجراءات الأمنية التي تفرضها السلطات الأمنية على مداخل وأحياء العاصمة، بغية التصدي للهجمات الإرهابية.

ويكاد الركود يغلق أبواب سوق السيارات المستعملة، التي كانت أكثر حركية في السابق، حيث كان روادها يصلون تباعا للبحث عن طرازات مناسبة ولا تتوقف الحركة فيها حتى ساعات متأخرة يوميا.

وتتوافد على سوق السيارات المستعملة يوميا، عشرات السيارات المعروضة للبيع، بعد أن اشتكى أصحابها من صعوبة التنقل في

أرخت الاضطرابات الأمنية في الصومال بظلال قاتمة على تجارة السيارات، التي دخلت في ركود اضطراري لا أحد يمكن التوقع متى سينتهي، الأمر الذي يختزل معاناة معظم القطاعات الاقتصادية في بلد يعاني من ويلات الحرب منذ عقود.

مقديشو - دخلت سوق السيارات بالصومال في حالة من الركود غير المسبوق نظرا للإجراءات الأمنية المشددة، في محاولة التصدي للهجمات الإرهابية المتكررة، حيث يحجر دخول السيارات إلا بكفالة أو عملية تفتيش دقيقة.

وتشهد الطرق المؤدية إلى العاصمة مقديشو شللا كبيرا جراء إغلاق الطرق الحيوية والأحياء الاقتصادية للبلاد، المعارض نتيجة عزوف المواطنين عن الإقبال على شرائها.

وتأتي الإجراءات الأمنية بعد صعود حالات وتيرة العنف والإرهاب آخرها حدوث عمليات تفجيرية عبر السيارات المخصصة، في ديسمبر الماضي، التي تسببت في مقتل ما يفوق 90 شخصا، في انفجار سيارة خلال ساعة الذروة الصباحية.

وتصطف المركبات في مراب عادل لبيع السيارات الجديدة، بأنواعها المختلفة، لكن لا حركة فيها سوى لرجال نظافة وتلميع السيارات كعمل يومي لنفخ الغبار عنها.

ويقول عثمان صوفي مالك المراب إنه يعمل في مجال بيع السيارات قرابة 30 عاما، ولم يشهد ركودا مثل الموجود في الفترة الحالية، حيث باتت السوق بلا حركة تجارية خلال الفترة الأخيرة.

الملاذ الأخير للتنقل

